

Distr.: General
14 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في الصومال

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/45، ويغطّي الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما تلاها من قيود على السفر والتنقل، لم تتمكن الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال، إيشا ديفان، من زيارة البلد في نيسان/أبريل 2021 على غرار ما اتفق عليه في البداية مع الحكومة. ويستند التقرير إلى بحوث مكتبية مستفيضة ومعلومات أتاحتها للخبرة المستقلة جهات فاعلة تعمل في مجال حقوق الإنسان في الصومال سواء داخل البلد أو خارجه.

وتلاحظ الخبرة المستقلة الزخم الذي شهدته جهود حكومة الصومال من قبل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتأسف للتراجع الذي حدث مؤخراً عن ذلك الموقف فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. وقد أعاق عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسائل الأساسية وضع الصيغة النهائية للإصلاحات القانونية والسياسية التي تقوم عليها عملية الإعمار والتنمية الوطنية. وطال السبيل إلى الانتعاش بفعل أثر الجمود السياسي على حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن توقيع الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد في 27 أيار/مايو 2021 يشكل تطوراً جديراً بالترحيب، يجدد الثقة في القيادة السياسية للبلد ويحيي الأمل في التزامها بإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة وذات مصداقية.

والتأخير الذي طال أمده في سن قوانين وسياسات حقوق الإنسان وتعيين أعضاء في مؤسسات حقوق الإنسان البالغة الأهمية يشكك في الإرادة السياسية للسلطات الصومالية في إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان. فالزيادة في عدد حالات القتل غير المشروع، والإصابات المغيّرة لمجرى الحياة، وفقدان الممتلكات، إضافة إلى فقدان أضعف الفئات، ولا سيما الشباب والأقليات والمهمشين، للفرص توجع الصراع، وتقوض المصالحة وتحول وجهة الموارد عن التنمية.



الرجاء إعادة الاستعمال

وفي عام 2020، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى الخبرة المستقلة أن تضع خطة انتقالية لحقوق الإنسان مشفوعة بمقاييس ومؤشرات واضحة. ولم تؤد الأزمات السياسية الحالية إلى عقد مشاورات واسعة النطاق. ومع ذلك، أجرت الخبرة المستقلة مشاورات مع الممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في صوماليلاند، وممثلي منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. والنقت أيضاً بالمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بالصومال.

وقدمت الخبرة المستقلة في التقرير عدة توصيات، منها ضرورة: (أ) مراجعة الحالات والإفراج عن الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين اعتقلوا تعسفاً واحتجزوا بصورة غير قانونية أثناء أدائهم لواجباتهم؛ (ب) واستكمال سن مشاريع القوانين التي طال أمد سنّها وإجراء تعيينات شفافة في مؤسسات حقوق الإنسان لحماية حقوق المرأة والطفل؛ (ج) والانتهاء من عملية مراجعة الدستور. واقترحت الخبرة المستقلة أيضاً مجالات قد تتطلب المزيد من الاستثمار المالي وبناء القدرات بزيادة الميزانيات وإعادة تخصيصها لتنفيذ خطة الانتقال الأمني؛ وضمان حقوق العمال؛ وتعزيز سيادة القانون. وبناء الآبار وغيرها من البنى التحتية الأساسية الضرورية لإعمال حقوق الإنسان. وينبغي رصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه المقاييس والمؤشرات عن كثب وتقديم آخر المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ إجراء بشأنها.

المحتويات

الصفحة

4	مقدمة.....	أولاً -
5	التطورات الأخيرة.....	ثانياً -
5	التطورات السياسية.....	ألف -
6	الحالة الأمنية.....	باء -
7	الحالة الإنسانية.....	جيم -
8	تحديات حقوق الإنسان.....	ثالثاً -
8	تعزيز الأمن والسلام والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع.....	ألف -
11	توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية.....	باء -
13	ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية.....	جيم -
14	تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع.....	دال -
16	ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب.....	هاء -
17	تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	واو -
19	اعتبارات محددة.....	زاي -
20	التعاون الدولي.....	رابعاً -
21	الخلاصة ومقاييس التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان.....	خامساً -

أولاً- مقدمة

1- يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/45 الذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال لفترة سنة واحدة. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أيضاً إلى الخبرة المستقلة أن تقدم إليه تقريراً في دورته الثامنة والأربعين وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

2- ويستند التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، إلى المعلومات التي جمعت من مصادر متنوعة من خلال نداء لتقديم مساهمات صدر في آذار/مارس 2021⁽¹⁾، كما يستند إلى مقابلات مع مختلف المحاورين، بمن فيهم الممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في صوماليلاند، وممثلو منظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث، وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، ويستند كذلك إلى المعلومات المفتوحة المصدر من قبيل البيانات الحكومية والوثائق الرسمية المتاحة للجمهور والمقالات الإخبارية. والتقت المقررة المستقلة أيضاً مع المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بالصومال. وتود الخبرة المستقلة أن تعرب عن تقديرها لجميع أصحاب المصلحة الذين ساهموا في التقرير.

3- وواصل الصومال التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير بموجب نظام هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت الصومال تقريرها الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي حل أجل تقديمه مبدئياً في عام 1991، بعد أن قدمت بالفعل تقارير بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل في عام 2019. وفي 6 أيار/مايو 2021، شاركت الصومال في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وقدمت تقريرها القطري⁽²⁾. وخلال الاستعراض، أخذت الكلمة 101 دولة عضواً وقدمت 273 توصية. وترحب الخبرة المستقلة بالمشاركة الكاملة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الصومالي طوال العملية. وستعتمد نتائج التقرير في الدورة الثامنة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وترحب أيضاً بانتخاب الممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ليكون أحد نواب رئيس مكتب مجلس حقوق الإنسان، ممثلاً لمجموعة الدول الأفريقية حتى نهاية عام 2021.

4- وأصدرت الخبرة المستقلة رسالتين من خلال آلية الإجراءات الخاصة. ففي 1 أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت الخبرة المستقلة وثمانية من المكلفين بولايات رسالة أعربوا فيها عن قلقهم من أن عدداً من الأحكام الواردة في مشروع قانون الجرائم المتصلة بالعلاقات الجنسية لا تتفق مع التزامات الصومال بموجب القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان وتتعارض مع دستورها المؤقت لعام 2012⁽³⁾. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2021، أصدرت الخبرة المستقلة، مع أربعة مكلفين آخرين بولايات، رسالة عن الأوضاع المزرية في سجون صوماليلاند، وعن ادعاءات الاحتجاز التعسفي المطول إلى أجل غير مسمى لخمسة سجناء في سجن هرجيسا المركزي، استمر سجنهم خلال جائحة مرض فيروس كورونا

(1) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/CountriesMandates/SO/Pages/CallForContributions.aspx

(2) A/HRC/WG.6/38/SOM/1

(3) انظر OL SOM 1/2020. متاحة على الموقع الشبكي التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25523>

(كوفيد-19) على الرغم من انتهاء مدة عقوبة السجن الصادرة في حقهم⁽⁴⁾. ولم يرد أي رد على أي من هاتين الرسالتين.

5- وظلت الخبرة المستقلة تحظى بقدر من التعاون لدى السلطات الصومالية، كما يدل على ذلك قبول زيارتها المقترحة من خلال المساعي الحميدة للممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. غير أنه بسبب التدابير والقيود المفروضة على السفر فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم تتمكن الخبرة المستقلة من القيام ببعثتها المقررة إلى الصومال في الفترة من 1 إلى 10 نيسان/أبريل 2021، على غرار ما اتفق عليه مع حكومة الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية القيام بالزيارة قبل وضع الصيغة النهائية للتقرير قد أعيقت كذلك بسبب الحالة السياسية والأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في البلد. وتتطلع الخبرة المستقلة إلى فرصة زيارة الصومال حالما يكون من المعقول القيام بها.

6- ومن التطورات الإيجابية بدء إجراء لقاح أكسفورد/استرازينيكا من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي منذ 16 آذار/مارس 2021، وكذلك إنشاء مختبرات جديدة لإجراء اختبار كوفيد-19 في البلد. ومع ذلك، لا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تحديات كبيرة في التمتع بحقوق الإنسان في الصومال. وقد زادت من تفاقم مخاطر الحماية، ولا سيما في المجالات التي تكون فيها قدرة الحكومة على حماية حقوق الإنسان محدودة. وتلقت الخبرة المستقلة تقارير تفيد بزيادة حالات العنف الجنسي والجسدي والإخلاء القسري المبلغ عنها وسط هذه الجائحة.

ثانياً- التطورات الأخيرة

ألف- التطورات السياسية

7- اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء العمليات الانتخابية البرلمانية والرئاسية على المستوى الاتحادي، التي كان من المقرر أن تنتج بالانتخابات الرئاسية في 8 شباط/فبراير 2021. وعلى مستوى الولايات، جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 انتخابات رئاسية وبرلمانية، وسط بعض التوترات، في هيرشابل.

8- وجرت انتخابات برلمانية وانتخابات المجالس المحلية في صوماليلاند في 31 أيار/مايو، اقترنت بادعاءات باعتقال واحتجاز تعسفي لمرشحي المعارضة ومؤيديهم كوسيلة للضغط عليهم للانسحاب من العملية الانتخابية. وعلى الصعيد الإقليمي، ساءت العلاقات بين الصومال وبعض جيرانه، وشملت ادعاءات بالتدخل غير المبرر في شؤونه الداخلية⁽⁵⁾، رغم أن التقارير الأخيرة تشير إلى إمكانية اتخاذ خطوات نحو المصالحة⁽⁶⁾.

9- وترحب الخبرة المستقلة بالجهود المبذولة للخروج من المأزق السياسي بين السلطات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات والتوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي الأكثر قابلية للتطبيق وحل المسائل الخلافية المتعلقة بإجراء الانتخابات. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2020، تم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل في مؤتمر عقد في مقديشو عقب سلسلة من الاجتماعات الاستشارية؛ ولم ينفذ

(4) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً AL SOM 1/2021 و AL OTH 6/2021 على الموقع الشبكي التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25871>

(5) انظر <https://issafrica.org/iss-today/kenya-somalia-dispute-threatens-an-embattled-horn-of-africa>

(6) انظر www.aljazeera.com/news/2021/5/6/somalia-restoring-ties-with-kenya-after-nearly-six-months؛

وانظر أيضاً الوثيقة S/2021/485، الفقرة 13.

ذلك الاتفاق بعد. وتعرب الخبرة المستقلة عن أسفها للخسائر في الأرواح في أعقاب حوادث العنف التي وقعت في 19 شباط/فبراير 2021 أثناء اشتباك مسلح بين قوات الأمن الحكومية وفرق الأمن التي تستخدمها المعارضة، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الحكومية لتفريق المحتجين⁽⁷⁾.

10- وفي 25 و26 نيسان/أبريل 2021، اندلعت احتجاجات في مقديشو ضد "القانون الخاص" لمجلس الشعب الذي اعتمد في 12 نيسان/أبريل، لتمديد ولاية الرئيس لمدة سنتين. وأعقبت ذلك أعمال عنف أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين وتشريد ما يقارب 100 000 مدني⁽⁸⁾. وتحيط الخبرة المستقلة علماً بإلغاء تمديد فترة الولاية في 1 أيار/مايو واختتام مؤتمر المجلس الاستشاري الوطني المعني بالمسائل الانتخابية، الذي دعا لعقده رئيس الوزراء في الفترة من 22 إلى 26 أيار/مايو 2021 لاستكمال المناقشات بشأن تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر 2020 ومقترحات اللجنة التقنية في بيدها لإجراء انتخابات غير مباشرة.

11- وتحت الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على التقيد بالاتفاق الجديد وعلى إجراء انتخابات غير مباشرة في غضون الإطار الزمني المحدد، وذلك لتجنب المزيد من التدهور في الحالة وخطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لذلك.

باء - الحالة الأمنية

12- تشير الحالة الأمنية في الصومال قلقاً كبيراً، حيث تكررت الهجمات المعقدة التي تشنها حركة الشباب المجاهدين وجماعات أخرى. ولا تزال حركة الشباب المجاهدين تشكل التهديد الأمني الرئيسي؛ إذ تستخدم الجماعة أسلحة عشوائية، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من التكتيكات لإرهاب السكان. وكما أبرزه فريق الخبراء المعني بالصومال في تقريره النهائي إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2020، "يتجاوز التهديد الذي تشكله حركة الشباب على السلام والأمن والاستقرار في الصومال ما تحدثه الأعمال العسكرية التقليدية للجماعة وأعمالها الحربية غير النمطية من آثار ليشمل نُظماً معقدة للابتزاز وفرض 'الضرائب'، وممارسات تجنيد الأطفال، وآلة دعاية فعالة"⁽⁹⁾.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت حوادث أمنية متعددة: ففي الآونة الأخيرة، في 10 أيار/مايو 2021، قتل ستة أشخاص على الأقل عندما هاجم انتحاري مركزاً للشرطة في مقديشو⁽¹⁰⁾. وفي 9 آذار/مارس 2021، سقطت ست قذائف هاون داخل محيط مطار عدن آدي الدولي في مقديشو⁽¹¹⁾، وقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً وجرح 30 آخرون في انفجار سيارة مفخخة انتحارية خارج مطعم بالقرب من ميناء مقديشو في 5 آذار/مارس 2021⁽¹²⁾. وهذه ليست حوادث منعزلة بل حوادث منتظمة في البلد، على

(7) انظر: <https://unsom.unmissions.org/statement-special-representative-secretary-general-james-swam-security-council-situation-somalia>

(8) انظر:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HC%20statement_surge%20in%20displacement%20Mogadishu%2028%20April%202021%20Final.pdf

(9) S/2020/949، الموجز، الصفحة 3.

(10) انظر www.reuters.com/world/africa/suicide-bomber-kills-six-police-officers-somali-capital-police-2021-05-10/

(11) انظر: <https://unsom.unmissions.org/un-envoy-somalia-condemns-mortar-attack-aden-adde-international-airport-area-0>

(12) انظر: www.aljazeera.com/news/2021/3/5/at-least-20-killed-by-suicide-car-bomb-blast-in-somalia

الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحماية المدنيين واستعادة الأراضي وإعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد.

14- وتحيط الخبرة المستقلة علماً بتوصيات التقييم المستقل للدعم الدولي للبيئة الأمنية برمتها في الصومال بعد عام 2021، الذي أصدر بشأنه مجلس الأمن تكليفاً والذي عُُم في كانون الثاني/يناير 2021. وتتفق مع النتائج التي توصل إليها التقييم المستقل، ولا سيما أن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق لتوفير قوة أمنية دولية قادرة على ضمان استقرار الصومال وحماية البلد من حركة الشباب وغيرها من التهديدات وتمكين قوات الأمن الصومالية من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الوطني. وتحت الخبرة المستقلة مجلس الأمن على النظر في تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته ومرونته من أجل إعادة التشكيل المقترحة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لهذا الغرض⁽¹³⁾. وتأسف لأن الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم يشاركا في هذه العملية وتتطلع إلى نتائج التقييم المستقل للاتحاد الأفريقي الذي كان يجري الانتهاء منه وقت صياغة هذا التقرير.

15- وفي شباط/فبراير 2021، أحالت الحكومة، بالشراكة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء دوليين، الخطة المنقحة للانتقال الأمني، التي تتضمن عدة أهداف استراتيجية توخياً لهدف تولي قوات الأمن الصومالية لكامل المسؤوليات الأمنية بحلول نهاية عام 2023. ومن المتوقع في الخطة أن تكون المؤسسات وقوات الأمن الصومالية أكثر قدرة على تنفيذ عمليات تشكيل القوات والتخطيط للعمليات الأمنية المشتركة وتنفيذها ودعمها⁽¹⁴⁾. كما يتوقع أن تكون المؤسسات وقوات الأمن الصومالية مجهزة بآليات رقابة مدنية، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون⁽¹⁵⁾.

16- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها توفير الدعم والتدريب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لتحسين الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. بيد أن النقص في الموارد المالية، وانخفاض مستويات تشكيل القوة، ومحدودية القدرات والطاقت، إلى جانب ارتفاع معدلات الفرار من الخدمة الإلزامية في قوات الأمن وتزايد معدلات تناقصها الطبيعي وتسييسها، شكلت مصدر قلق خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يؤدي انسحاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى إحداث فراغات أمنية، ستظل تستغلها حركة الشباب والمليشيات العشائرية وغيرها من الجماعات. وتدعو الخبرة المستقلة الأمم المتحدة وشركاءها إلى ضمان امتثال الدعم المقدم لشروط سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

جيم - الحالة الإنسانية

17- ونتيجة لعدد من العوامل المساهمة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وانتشار الجراد الصحراوي، والفيضانات، ونقص المياه، وظروف ما قبل الجفاف، تظل الحالة الإنسانية في الصومال مزرية. وقد أثرت الأمطار الغزيرة التي هطلت في موسم غو والفيضانات في شتى أنحاء الصومال في أوائل أيار/مايو على ما يقدر بحوالي 166 000 شخص، مما تسبب في وفاة عدة أشخاص وتشريد 66 000 شخص.

(13) انظر S/2021/260.

(14) الخطة الانتقالية الأمنية الصومالية المنقحة (2021)، الصفحة 13.

(15) المرجع نفسه، الصفحة 17.

في 27 قرية في منطقة شابيلي الوسطى⁽¹⁶⁾. ويقدر عدد المشردين داخلياً في الصومال بأكثر من 2,6 مليون نسمة، ويواجهون جميعاً مخاطر جسيمة من التهميش والإخلاء القسري. وتشير التقديرات إلى أن 3,5 ملايين صومالي سوف يواجهون أزمة وظروف أمن غذائي طارئة طوال عام 2021، وبشكل الأطفال أكثر من 60 في المائة من المحتاجين⁽¹⁷⁾. وفي خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، تذهب التقديرات إلى أن 5,9 ملايين صومالي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. بيد أن الخطة لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، مما يترك السكان في حالة ضعف شديد.

18- وأبلغت الخبرة المستقلة بحدوث انخفاض ملموس في فرص الوصول إلى المساعدة الإنسانية سواء بالنسبة للعاملين في مجال المعونة أو المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر العنف الموجه ضد العاملين في المجال الإنساني وموجودات المعونة الإنسانية لإعاقة قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المحتاجين، بمن فيهم الموظفون الطبيون الأساسيون. وفي الفترة بين 1 تموز/يوليه 2020 و1 آذار/مارس 2021، سجل ما مجموعه 210 حوادث عرقلة وصول أثرت على العمليات الإنسانية، وقتل فيها خمسة عاملين في المجال الإنساني، وجرح خمسة آخرون، واختطف اثنان، واحتجز أحدهم أو اعتقل مؤقتاً⁽¹⁸⁾. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلقت حركة الشباب النار على عاملين في مجال المعونة الإنسانية كانا يشاركان في حملة للتفكيك ضد شلل الأطفال نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والخدمات البشرية الاتحادية في مقاطعة كاهدا، مقديشو، وقتلتهم. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت المنظمات الإنسانية ضرائب تعسفية وتدخلات لا مبرر له في إدارة عملياتها. وتشجع الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على اعتماد إطار تنظيمي منسق للعمل الإنساني على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات.

19- وترحب الخبرة المستقلة بإنشاء لجنة للتحقيق في الظروف المحيطة باختطاف وقتل سبعة من العاملين في المجال الصحي من منظمة غير حكومية محلية وفرد في منطقة شابيلي الوسطى في 27 أيار/مايو⁽¹⁹⁾، وتدعو السلطات الصومالية إلى التحقيق فوراً في جميع الاعتداءات والحوادث التي وقعت ضد العاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية.

ثالثاً - تحديات حقوق الإنسان

ألف - تعزيز الأمن والسلم والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع

20- اتخذت الحكومة الاتحادية الصومالية وشركاؤها الدوليون عدداً من التدابير لحماية المدنيين، بما في ذلك: تدريب قوات الأمن في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ ووضع قوانين وسياسات، من قبيل مشروع السياسة الوطنية لحماية المدنيين ومشروع القانون الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي أقره مجلس الوزراء في عام 2017 وعرض للقراءة الأولى في البرلمان في عام 2019. أما مشروع

(16) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Somalia: 2021 Gu' season floods update No. 3", 26 May 2021. متاح على الرابط التالي:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SOM_210526_Flash%20Update%20%233.pdf

(17) Humanitarian Needs Overview Somalia, 2021, p. 7. متاح على الرابط التالي: www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/20200903_hno_somalia.pdf

(18) الردود على الاستبيان.

(19) S/2020/798، الفقرة 16.

القانون الوطني لمكافحة الإرهاب، الذي تراجعته الحكومة حالياً، فلا يتقيد بحقوق الإنسان. وتحدث الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على أن تعجل باعتماد سياسة حماية المدنيين ومشروع القانون الوطني لمكافحة الإرهاب وأن تكفل تقيدهما الكامل بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

21- ولئن كانت الخبرة المستقلة تلمس بوادر مشجعة في الجهود المذكورة أعلاه، فإنها لا يزال يساورها القلق إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين نتيجة للنزاع المسلح المستمر والهجمات الإرهابية المتكررة والصراعات بين العشائر من أجل السيطرة على الأراضي وغيرها من الموارد. وقد أبلغت بأنه في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021، وثقت الأمم المتحدة وقوع 860 إصابة في صفوف المدنيين، وتشمل 396 قتيلاً و464 جريحاً، 53 في المائة منها ارتكبتها حركة الشباب، و20 في المائة ارتكبتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية، و17 في المائة على أيدي قوات الأمن الصومالية، و8 في المائة على أيدي ميليشيات عشائرية، و1 في المائة على أيدي عناصر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتواصل حركة الشباب شن هجمات تستهدف المدنيين والأهداف المدنية بشكل عشوائي باستخدام الأجهزة المنقجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاعتقالات المستهدفة وإعدام الأفراد المشتبه في أنهم يعملون مع قوات الحكومات الأجنبية أو يتجسسون لصالحها. ولا تزال حركة الشباب تقوم باختطاف شبوخ العشائر وعمال الإغاثة وأرباب الأعمال والنساء والأطفال. كما أسفرت الغارات الجوية التي شنتها القوات الدولية عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وواصلت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، المسؤولة عن عملياتها العسكرية في أفريقيا، استخدام الطائرات بدون طيار والطائرات المأهولة لشن غارات جوية ضد حركة الشباب، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين دون توفير سبل الانتصاف للضحايا⁽²⁰⁾. وأصدرت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا تقريرها عن تقييم الخسائر في صفوف المدنيين وأنشأت بوابة إلكترونية للإبلاغ عن الإصابات في صفوف المدنيين، تسمح للمدنيين بالإبلاغ عن حوادث الإصابات في صفوف المدنيين. غير أن التحقيقات التي تكفل المساءلة عن هذه الهجمات غير كافية⁽²¹⁾.

22- وأسفر النزاع أيضاً عن انتهاكات خطيرة ارتكبت ضد الأطفال. واستناداً إلى فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، تم التحقق من وقوع 4 200 انتهاك خطير، أثرت على 3 226 طفلاً (2 540 صبياً و686 فتاة)، في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021. ومن هذا العدد، جُنِدَ 1 584 طفلاً واستُخدموا في أدوار قتالية، وقتل أو شوه 860 طفلاً، وبلغ عدد ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي 362 طفلاً. وبالإضافة إلى ذلك، وقع 34 هجوماً على المدارس (31) والمستشفيات (3) وشملت الهجمات اختطاف 1 350 طفلاً، ومنع وصول المساعدات الإنسانية في 10 حوادث. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية والإقليمية 161 طفلاً واحتجزتهم بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة. وفي عام 2020، تحققت الأمم المتحدة من أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع قد ارتكب ضد 400 فتاة و12 امرأة و7 صبيان على أيدي ميليشيات العشائر وحركة الشباب وقوة الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي والقوات الإقليمية وعناصر مسلحة غير معروفة.

23- وأبلغ أصحاب المصلحة عن اشتداد وتزايد النزاعات المسلحة بين العشائر والأفخاذ بشأن ملكية الأراضي الزراعية والمراعي وموارد المياه، كما أبلغوا عن عمليات القتل الانتقامية والصراعات من أجل السلطة السياسية، مما أدى إلى وقوع 199 ضحية (133 قتيلاً مدنياً و66 جريحاً)⁽²²⁾. وأسفرت الاشتباكات

(20) Human Rights Watch, "Submission to the universal periodic review of Somalia", 2021, para. 12

وانظر أيضاً: Amnesty International, *The State of the World's Human Rights*, 2020/21. متاح على الموقع الشبكي: www.amnesty.org/download/Documents/POL1032022021ENGLISH.PDF.

(21) Amnesty International, *The State of the World's Human Rights*

(22) الردود على الاستبيان.

بين العشائر في جوبالاند وغالمودوغ وولاية جنوب غرب البلد عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريد جماعي للسكان. وكانت عمليات القتل والفظائع التي ارتكبتها العشائر الانتقامية خطيرة لدرجة أنه بات من المتعين القيام بتدخلات عسكرية للفصل بين الفصائل وعقدت اجتماعات للمصالحة بين شيوخ العشائر والسكان المحليين لنزع فتيل النزاعات والتوسط فيها. ووقع نزاع بين ميليشيات عشيرتي غالجيل وشامتا - أليمود حول السيطرة على نقاط التفتيش في منطقة وانلاوين، مما أسفر عن مقتل 24 شخصاً، من بينهم 20 مدنياً⁽²³⁾. وتمارس التمييز ضد عشائر الأقليات والنساء مبادرات المصالحة التي تضطلع بها سلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر التقليديون الذين يستخدمون ممارسات العدالة التقليدية. وفي المناطق التي لا توجد فيها سيطرة حكومية، تتعدى حماية المدنيين. فعلى سبيل المثال، أضرمت حركة الشباب النار في مبان في عدة مقاطعات، بما في ذلك في ليغو وياق بيري وين وبالادول أمين. ولم تجر سلطات الدولة أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أي تحقيقات أو مبادرات للمصالحة⁽²⁴⁾.

24- وترحب الخبرة المستقلة بالجهود التي تقودها وزارة الداخلية الاتحادية والشؤون الاتحادية والمصالحة لتنفيذ وتفعيل إطار المصالحة الوطنية لعام 2019 وخطة المصالحة الوطنية للتصدي لأشنع الجرائم التي وقعت خلال النزاع في الصومال. ويعد خطوة إيجابية تنفيذ برنامج لبناء القدرات بشأن رسم خرائط النزاعات لتزويد الموظفين على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي بمعلومات مفصلة عن حجم النزاعات والأسباب الجذرية والدوافع والاتجاهات والجهات الفاعلة الرئيسية والجناة والضحايا. وبالتشاور مع أصحاب المصلحة، تقوم الحكومة أيضاً بوضع قانون للعفو العام لتنظيم سير عملية منح العفو⁽²⁵⁾. ومع ذلك، ظلت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تتدهور بسبب عدم الاتفاق على طرائق النظام الاتحادي، وتقاسم الموارد والحكم الذاتي للولايات الأعضاء في الاتحاد، وعلى طرائق العملية الانتخابية. ويجب على الحكومة أن تكفل اتباع عملية المصالحة في سياق العدالة الانتقالية لنهج متعدد الأبعاد، يراعي الاعتبارات الجنسانية، ويولي الأولوية لمشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً⁽²⁶⁾.

25- واستمرت الاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني وأعمال المضايقة والترهيب ضد المدنيين على أيدي قوات الأمن والسياسيين والسلطات المحلية في جميع أنحاء الصومال دون مساءلة. وتفيد الأمم المتحدة بأنه في الفترة من 10 شباط/فبراير إلى 7 أيار/مايو 2021، أُلقي القبض على ما مجموعه 110 أفراد تعسفاً واحتجزوا، بمن فيهم 25 مشتبهاً فيهم من حركة الشباب، و9 سياسيين، و9 شيوخ عشائر، و6 رجال أعمال، وزعيمين دينيين، و19 صحفياً، و25 من أفراد ميليشيا العشائر المزعومين والمشتبه في تورطهم في قتل أم وطفليها وإصابة طفل آخر في منطقة شابيلي الوسطى في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد أطلق سراح بعض الأفراد الذين اعتقلوا واحتجزوا، بينما لا يزال الآخرون محتجزين دون توجيه تهم إليهم⁽²⁷⁾.

26- وواصلت السلطات تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم العسكرية، على الرغم من سجل تصويت الصومال المشجع في الجمعية العامة لصالح وقف تنفيذ عقوبة الإعدام. واستناداً إلى الأمم المتحدة،

(23) United States Department of State, "2020 Country reports on human rights practices, Somalia" متاح على الموقع الشبكي: www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/somalia/.

(24) الردود على الاستبيان.

(25) A/HRC/WG.6/38/SOM/1، الفقرة 21.

(26) Legal Action Worldwide, "Transforming the legacy of Somalia's conflict to ensure long-term stabilization", policy brief, 2020.

(27) S/2021/154، الفقرة 46. و S/2021/485، الفقرة 47.

نفذت السلطات في الفترة من 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 7 أيار/مايو 2021 ما مجموعه 12 عملية إعدام، 6 في صومالييلاند، و3 في مقديشو، و2 في جوبالاند، و1 في بونتلاندا⁽²⁸⁾. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن من بين عمليات الإعدام التي نفذت في بونتلاندا في عام 2020، عمليتان لفردين أدينا باغتصاب وقتل فتاة. وأُفلت من الإعدام رجل ثالث، أُدين مع الاثنين الآخرين، بعد مفاوضات بشأن "الدية" بين أسرته وأسرته المتوفى⁽²⁹⁾. كما أعدمّت حركة الشباب 12 مدنياً بتهمة التجسس لصالح الحكومة والقوات الأجنبية، وذلك غالباً بعد محاكمات جائرة⁽³⁰⁾. وفي 27 حزيران/يونيه 2021، نفذت سلطات بونتلاندا عملية إعدام جماعية لما مجموعه 21 فرداً من أفراد حركة الشباب رمياً بالرصاص في غالكاوي وقاروي وبلدة قردو. ويساور الخبرة المستقلة القلق لعدم اتباع إجراءات المحاكمة العادلة وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك حضور محام للدفاع، في العديد من القضايا التي حكم فيها بعقوبة الإعدام. وعلى الرغم من أن الطعون في أحكام الإعدام بموجب القانون يمكن أن تقدم في غضون 30 يوماً، إلا أنه في الحالات التي يعترف فيها المدعى عليهم بانتمائهم إلى حركة الشباب، يتم إعدامهم في غضون أيام⁽³¹⁾.

باء - توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية

27- ترحب الخبرة المستقلة باجتماع لجنة الأمن والعدالة وقرارها الاجتماع بانتظام من أجل التعجيل بتطوير قطاع العدالة في الصومال بما يتماشى مع الالتزامات الرئيسية في إطار المساءلة المتبادلة لعام 2020 بشأن الأمن والعدالة. وللأسف، لا تزال قائمة الشواغل التي أبرزها تقرير الخبرة المستقلة السابق بشأن قطاع العدالة، وهي ضعف الأطر القانونية والدستورية، وضعف قدرة الشرطة كآلية إنفاذ، والفساد المزعوم في المحكمة النظامية. وقد أدى ذلك إلى تأجيج المنافسة القوية من جانب محاكم الشريعة وآليات المنازعات البديلة، وتقويض السلطة القضائية⁽³²⁾.

28- وقد تبين أن الجهود الرامية إلى تفعيل لجنة مكافحة الفساد ولجنة الخدمات القضائية، بما في ذلك تعيين رئيس الصومال لأعضائها، ورغم ما تلقاه من ترحيب، تثير الجدل، بما فيها ادعاءات بالمحسوبية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه هي السنة الرابعة التي عجزت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن العمل بسبب عدم تعيين الأعضاء لأن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على الأعضاء المقترحين الذين قُدمت أسماؤهم للموافقة عليها إلى مجلس الوزراء. وتأسف الخبرة المستقلة لأن هذه المسألة لا تزال معلقة رغم الدعوات العديدة إلى تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتدعو السلطات الصومالية إلى اعتماد عملية عادلة وشفافة وشاملة للترشيح والتعيين في المؤسسات، وتكرر دعوتها إلى التعجيل بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

29- وظلت عملية مراجعة الدستور متوقفة بعد صدور مرسوم من رئيس الصومال يؤجل المراجعة إلى البرلمان المقبل. ومن الأمور الواعدة أن الجدول الزمني المحدد لإنجاز صياغة الدستور هو حزيران/

(28) S/2021/154، الفقرة 45.

(29) انظر: Amnesty International, Global report on death sentences and executions, 2020. متاح على الموقع الشبكي: www.amnesty.org/en/documents/act50/3760/2021/en/.

(30) S/2021/485، الفقرة 46.

(31) انظر: United States Department of State, 2020 Country Reports on Human Rights Practices, Somalia, sect. 1. متاح على الموقع الشبكي: www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/somalia/.

(32) Heritage Institute, 2021, "Rebuilding Somalia's Broken Justice System", p. 26, sect. 8. متاح على الموقع الشبكي: www.heritageinstitute.org/wp-content/uploads/2021/01/Justice-Report-Jan-6-.pdf.

يونيه 2022، وأن رئيس الوزراء قد أعلن مؤخراً عن الجدول الزمني الجديد للعمليات البرلمانية والانتخابية، اللتين ستجريان في غضون 60 يوماً من عقد المؤتمر الاستشاري الوطني المعني بالمسائل الانتخابية⁽³³⁾.

30- وذكرت حكومة الصومال، في تقريرها للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أن محدودية قدرة الجهاز القضائي تشكل عائقاً كبيراً أمام حماية حقوق الإنسان في البلد⁽³⁴⁾. ولا تزال ثمة عدة نصوص تشريعية وطنية غير مكتملة بشأن حقوق المرأة وحقوق الطفل والقانون الجنائي لمنع التمييز وتعزيز المساواة. وقد تم تأجيل مراجعة قانون العقوبات لعام 1964، حتى عام 2022 بعد أن ظلت مستمرة لأكثر من خمس سنوات دون إحراز أي تقدم يذكر. وهذا يعني استمرار ملاحظات الصحفيين بموجب قانون يقوض الحقوق الأساسية ويحد من حرية التعبير. ويلاحظ اتجاه مماثل نحو التأجيل وعدم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بقوانين الجرائم الجنسية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي غياب نظام قضائي نظامي فعال وموثوق به، فإن آلية بديلة لتسوية المنازعات تنمو بسرعة في جميع أنحاء البلد. وحسب بعض التقديرات، تتم تسوية أكثر من 80 في المائة من جميع القضايا المدنية والجنائية في الصومال من خلال نظام/الحير التقليدي، الذي ينظر إليه على أنه نظام فعال وسريع ومتوافق مع الشريعة الإسلامية⁽³⁵⁾. ولم تتحقق بعد محاولات مواءمة آليات المنازعات البديلة مع المحاكم النظامية⁽³⁶⁾. ويُنْتَظَرُ موافقة وزارة العدل الاتحادية مشروع خريطة الطريق لنقل الاختصاص القضائي على القضايا الجنائية الخطيرة والمنطوية على مخاطر كبيرة من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية⁽³⁷⁾. وتواصل المحاكم العسكرية الفصل في القضايا المدنية بدلاً من إحالة تلك القضايا إلى المحاكم المدنية. وتثير هذه الممارسة قلقاً بالغاً، خاصة وأن المحاكم العسكرية نادراً ما تسمح بالتمثيل القانوني أو بالحق في الاستئناف.

31- وقد توصل الصومال وشركاؤه الدوليون إلى اتفاق بشأن نموذج للعدالة والإصلاحات، وأعربت الحكومة عن التزامها بتنفيذ نموذج شامل للعدالة والإصلاحات يستند إلى توافق الآراء ويقوم على أساس سيادة القانون ويكرسه الدستور المؤقت. ولم يحرز أي تقدم في وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة الحاسمة لتوجيه عمل الشرطة والسجون⁽³⁸⁾. ونتيجة لذلك، توقفت عمليات الانتقال الأمني بسبب نقص الدعم العملياتي من الشرطة وقوات الدراويش الاتحادية⁽³⁹⁾. ووقفت زيارة رصد مشتركة قام بها ممثلو الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة إلى السجون في بونتلاند على ثغرات في الحماية، بما في ذلك فترات الاحتجاز المطول وغياب الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والخدمات الغذائية الكافية، التي لا تتقيد بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)⁽⁴⁰⁾.

(33) انظر www.reuters.com/world/africa/somalia-hold-indirect-election-oct-10-pm-says-2021-06-29/.

(34) A/HRC/WG.6/38/SOM/1، الفقرة 25.

(35) Heritage Institute, 2021, "Rebuilding Somalia's Broken Justice System", p. 28. متاح على الموقع الشبكي:

www.heritageinstitute.org/wp-content/uploads/2021/01/Justice-Report-Jan-6-.pdf

(36) المرجع نفسه، الصفحة 3.

(37) Somalia Partnership Forum, Mutual Accountability Framework, 2021 (انظر

<https://unsom.unmissions.org/somalia-partnership-forum-ends-somali-government-and-international-partners-agreeing-priority>).

(38) المرجع نفسه.

(39) انظر <https://reliefweb.int/report/somalia/somali-government-and-international-partners-meet-improve-security-and-rule-law>.

(40) قرار الجمعية العامة 175/70. انظر أيضاً الردود على الاستبيان.

32- وتعني أوجه القصور هذه أنه لا يمكن توسيع نطاق الوصول إلى العدالة ليشمل المناطق التي تم استرجاعها حديثاً، مثل صاحب وباربر، وأن حقوق الصوماليين في هذه المناطق تظل غير محمية⁽⁴¹⁾، وأنه لا توجد مؤسسات قضائية رسمية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب.

جيم - ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

33- وافقت الحكومة الصومالية، في عام 2020، على عدة تعديلات لقانون الإعلام لعام 2016 لتعزيز الإطار القانوني لحماية حرية الرأي والتعبير. وللأسف، فإن المجالات الرئيسية للقانون المعدل لا تزال تحد من حرية الرأي والتعبير وتشكل انتهاكات للقانون الدولي على النحو المحدد في التقرير السابق للخبيرة المستقلة. ولم تتخذ أي تدابير مؤقتة لمعالجة هذه الثغرات وحماية الصحفيين. وما زال الصحفيون وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان مستهدفين من قبل قوات الأمن والسياسيين وحركة الشباب على المستويات المحلية وعلى مستوى الولايات والمستوى الاتحادي عندما يقومون بالإبلاغ عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ادعاءات فساد المسؤولين الحكوميين. ويزعم التقرير السنوي للاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، الذي ركز على الحوادث التي وقعت في عام 2020، أن هناك عمليتي قتل مستهدف للصحفيين في أفغوي، و33 حالة اعتقال واحتجاز وسجن غير قانوني للصحفيين، و113 حالة تهريب ومضايقة وتهديد ضد الصحفيين في الصومال أثناء عملهم. ولم يتم التحقيق في أي من هذه الحالات ولم تتم محاسبة الجناة. ويلاحظ التقرير أن هذه الانتهاكات المزعومة أدت إلى نشوء ثقافة للرقابة الذاتية في دور الإعلام ونزعة الحفاظ على الذات لدى فرادى الصحفيين⁽⁴²⁾.

34- كما يذكر التقرير أن السلطات القضائية تواصل تطبيق القانون الجنائي الذي عفا عليه الزمن ضد الصحفيين، مما يحرمهم من الضمانات الدستورية بموجب الدستور المؤقت وذلك باستخدام قانون متحيز ضد الصحافة المستقلة وحرية التعبير. ويبرز التقرير أن 99 في المائة من القضايا المرفوعة ضد الصحفيين أسفرت عن إدانات تعكس إلى حد كبير الكيان السياسي أو الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الاتهامات، مما يزيد من احتمالات سجن الصحفيين⁽⁴³⁾.

35- وعلى الرغم من أن المحاكم العسكرية ليس لها اختصاص محاكمة المدنيين، حكمت محكمة الاستئناف العسكرية في غاروي في 17 آذار/مارس 2021 على صحفي بالسجن ثلاث سنوات⁽⁴⁴⁾. وكان قد اعتقل في كانون الأول/ديسمبر 2020 عقب نشره تدوينة على وسائل التواصل الاجتماعي. وأطلق سراحه بعد ذلك في 22 آذار/مارس بعد عفو خاص من رئيس بونتلاند. وفي 29 تموز/يوليه 2020، حكمت محكمة بانادير الإقليمية على عبد العزيز أحمد غوريبي، رئيس تحرير مجموعة غوبجوغ الإعلامية، بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة بتهمة إهانة هيئة حكومية ونشر "أخبار زائفة" تتعلق بتصدي الحكومة لجائحة كوفيد-19. وخففت عقوبة السجن الصادرة في حقه في وقت لاحق. ومنذ تموز/يوليه 2020، أبلغ عن مقتل صحفي وإصابة اثنين آخرين. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن مقتل الصحفي الذي قتل بتهمة التجسس لصالح استخبارات بونتلاند. وفي آذار/مارس 2021، أطلق ضابط في الجيش الوطني

(41) انظر <https://reliefweb.int/report/somalia/somali-government-and-international-partners-meet-improve-security-and-rule-law>

(42) National Union of Somali Journalists, "Between a Rock and a Hard Place: Journalists in Peril in Somalia, State of Media Freedom Report", 2021, pp. 8–13 www.nusoj.org/wp-content/uploads/2021/05/STATE-OF-MEDIA-FREEDOM-REPORT-%E2%80%933-May-2021.pdf

(43) المرجع نفسه، الصفحة 14.

(44) S/2021/485، الفقرة 48.

الصومالي النار على مشغل كاميرا تلفزيونية وصحفي يعمل في محطة إذاعية محلية وأصابه بجروح. وفي حادثة أخرى، أفادت نقابة الصحفيين الصوماليين بأن ضباطاً من الوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن داهموا في آب/أغسطس 2020 إذاعة "كاه"، وهي محطة إذاعية مستقلة مملوكة للقطاع الخاص في مقديشو، وأمروا بإغلاقها، واحتجزوا المدير. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعترض مسؤولو أمن جوبالاند سبيل 11 صحفياً ومنعواهم من تغطية مناسبة كان فيها رئيس ولاية جوبالاند، أحمد محمد إسلام (مادوبي)، يخاطب البرلمان ومؤيدي الحكومة في كيسمايو. وهدد ضباط الأمن الرئاسي بإطلاق النار إذا اقترب الصحفيون من قاعة المناسبة، مما أجبر 11 صحفياً على المغادرة⁽⁴⁵⁾. ووفقاً للتقرير السنوي عن الإفلات من العقاب لعام 2020 الصادر عن لجنة حماية الصحفيين، تحتل الصومال المرتبة الأولى في مؤشرها العالمي للبلدان التي يقتل فيها الصحفيون دون عقاب: إذ لا تزال 26 جريمة قتل للصحفيين منذ عام 2010 دون حل⁽⁴⁶⁾.

36- ولمعالجة الوضع غير الآمن الذي يعمل فيه الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام، تعمل وزارة الإعلام الاتحادية مع مكتب المدعي العام لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المحتجزين والتعجيل باتخاذ إجراءات في الحالات التي يحتجز فيها الصحفيون بسبب عملهم. وأفادت الحكومة بأنه يجري وضع مشروع سياسة للتصدي للاعتداءات على الصحفيين واحتجازهم تعسفاً⁽⁴⁷⁾.

37- وفي أيلول/سبتمبر 2020، أعلنت الحكومة تعيين مدع خاص للتحقيق مع المسؤولين عن عمليات القتل المزعومة لأكثر من 50 صحفياً ممن قدمت قضاياهم إلى مكتب المدعي العام، وملاحقتهم. ولم يتم التحقيق بعد في هذه القضايا، مما يثير الشكوك حول سير عمل مكتب المدعي الخاص وقدرته على تقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة⁽⁴⁸⁾.

38- ويساور الخبرة المستقلة قلق من أنه، رغم تعديل قانون الإعلام والالتزامات التي قطعها الرئيس محمد عبد الله محمد "فارماجو" على نفسه لوقف العنف المرتكب ضد الصحفيين، لا تزال تتلقى معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم. ولا تزال الخبرة المستقلة توصي بمراجعة قانون الإعلام المعدل وقانون العقوبات لعام 1964 وتحديد أولويات عمل المدعي الخاص.

دال - تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

39- إن فشل حكومة الصومال في إحراز تقدم في التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين خلال الفترة قيد الاستعراض يعد فرصة ضائعة. وفي سياق استمرار الحرب الأهلية وانعدام الأمن المزمين، والتوترات العرقية، وتزايد العسكرة، اتسمت حالة المرأة في الصومال بالعنف العام⁽⁴⁹⁾.

(45) Somali Journalists Syndicate, Annual Report 2020: State of Press Freedom in Somalia, p. 26 متاح على الموقع الشبكي: <https://sjsyndicate.org/2021/02/03/state-of-press-freedom-in-somalia-in-2020-threats-and-violence-against-journalists-on-the-rise-with-total-impunity/>

(46) انظر: <https://cpj.org/reports/2020/10/global-impunity-index-journalist-murders/>

(47) A/HRC/WG.6/38/SOM/1، الفقرة 30.

(48) Human Rights Watch, Submission to the Universal Periodic Review of Somalia, October 2020, paras. 33–36.

(49) Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa (<https://sihanet.org/>)

40- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أنه لا تزال معلقة التوصيات المتعددة، وتعهد الصومال، بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، لتعزيز الإطار القانوني لحماية النساء والفتيات. ويساور الخبيرة المستقلة القلق إزاء عدم إحراز تقدم في هذا المجال، بسبب محاولة البرلمان الاتحادي في عام 2020 الاستعاضة عن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 بمشروع قانون جديد بشأن الجرائم المتصلة بالعلاقات الجنسية. وجرت محاولة مماثلة في صوماليلاند في آب/أغسطس 2020، عندما قُدم مشروع قانون بشأن الاغتصاب والزنا والجرائم الأخرى ذات الصلة إلى مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان دون تشاور. وتنتهك مشاريع القوانين هذه التزامات الصومال الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁰⁾. ولم تؤت ثمارها بعد أعمال الدعوة التي يقوم بها أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون، بمن فيهم جماعات المجتمع المدني المحلية، المطالبة بمراجعة مشروع القانون المتعلق بالاغتصاب والزنا والجرائم الأخرى ذات الصلة في صوماليلاند والعودة إلى مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام 2018 للامتثال للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽⁵¹⁾. والصومال مدعو إلى عكس مسار هذه الخطوات التراجعية.

41- ولا تزال النساء والفتيات الصوماليات يعانين من العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، سواء كسلاح من أسلحة الحرب في النزاع الدائر أو في البيئات المنزلية. وقد ازداد العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، في سياق جائحة كوفيد-19 التي أجبرت أفراد الأسر خلالها على قضاء المزيد من الوقت في المنزل في مواجهة انعدام اليقين وتكبد الخسائر الاقتصادية. ووثقت الأمم المتحدة أكثر من 100 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع، معظمها ضد فتيات، ارتكبتها قوات الأمن الصومالية وحركة الشباب وأفراد الميليشيات في عام 2020⁽⁵²⁾. وأظهرت البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني في عام 2020 زيادة ملحوظة في عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها: 871 حالة في عام 2020 مقارنة بما مجموعه 651 حالة في عام 2019. وفي صوماليلاند، أبلغت لجنة حقوق الإنسان عن زيادة بنسبة 4 في المائة في العنف الجنسي في عام 2020 مقارنة بعام 2019⁽⁵³⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2020، احتلت مكانة بارزة على الصعيد الوطني قضية طالبة تبلغ من العمر 19 عاماً تعرضت للاغتصاب الجماعي وقُذف بها من الطابق السادس من مبنى في مقديشو لتلقى حقها؛ وتبرز هذه القضية مثال العديد من حوادث الاغتصاب المماثلة التي لم يبلغ عنها⁽⁵⁴⁾. وتشير التقارير التي تلقتها الخبيرة المستقلة أيضاً إلى أن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وقطعها قد ازدادت أيضاً، وأفادت الممرضات بأنهن تلقين طلبات أكثر من المعتاد بشأن هذه الإجراءات أثناء إغلاق المدارس، وأفيد بأن الممارسين التقليديين يطرقون الأبواب لتقديم خدماتهم. ويفيد أصحاب المصلحة بأن 20 فتاة تعرضن لهذه الممارسة في تموز/يوليه 2020، مما أدى في بعض الحالات إلى إصابات خطيرة استدعت الإيداع بالمستشفى⁽⁵⁵⁾.

42- وشددت حكومة الصومال على أهمية الجهود التي يبذلها المدعون الخاصون، بمن فيهم امرأتان في مكتب المدعي العام، وهي جهود تسعى إلى: بناء نظم أفضل لرصد الحالات المتعلقة بالعنف ضد

(50) انظر <http://news.un.org/en/story/2020/08/1070022>.

(51) انظر A/HRC/45/52 و Corr.1.

(52) انظر www.un.org/sexualviolenceinconflict/countries/somalia/؛ و <https://www.hrw.org/worldreport/2021/country-chapters/somalia>.

(53) الردود على الاستبيان.

(54) انظر: <https://allafrica.com/stories/202009120358.html>.

(55) الردود على الاستبيان.

النساء والفتيات؛ ومكافحة التسوية التقليدية للقضايا الجنائية بين أفراد الشرطة والجناة وأسرى الضحايا؛ وتوعية الشيوخ التقليديين بحقوق المرأة، وتعزيزها بالمساعدة القانونية. ومع ذلك، يفيد أصحاب المصلحة بأن النساء يكافحن من أجل الوصول إلى العدالة في قضايا العنف الجنسي وغيرها من القضايا بسبب تدخل النظام القانوني المتعدد في الصومال، الذي لا يناصر المرأة⁽⁵⁶⁾.

43- ووفرت العمليات الانتخابية البرلمانية والرئاسية المتوقعة في عام 2021 فرصاً هامة لإحراز تقدم في تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، نظراً لاعتماد ميثاق المرأة الصومالية في آذار/مارس 2020⁽⁵⁷⁾. غير أنه رغم حملات الدعوة الواسعة النطاق التي شنتها فئات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون والبرلمانيات والجماعات النسائية المحلية، فإن القانون الانتخابي الاتحادي لعام 2020 لم يتضمن حصة دنيا بمعدل 30 في المائة لتمثيل المرأة، وهو دليل على مدى عمق الطابع الأبوي الذي لا يزال يطغى على النظام السياسي⁽⁵⁸⁾. وبدلاً من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق لاعتماد آلية تمثيل بنسبة 30 في المائة، لا يزال تنفيذها غير واضح في العملية الانتخابية المؤجلة. كما رفضت السلطات في صوماليلاند حكماً ينص على تخصيص حصة للنساء والأقليات في الانتخابات البرلمانية والمحلية في أيار/مايو 2021، بدعوى أنه يتعارض مع المادة 8 من دستور صوماليلاند بشأن المساواة. غير أن الأحزاب السياسية وافقت على ترشيح 18 امرأة و3 ممثلين للأقليات للتنافس على مقاعد في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. وكانت الأحزاب السياسية بصدد تقديم الترشيحات حتى وقت كتابة هذا التقرير.

هاء - ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

44- يشكل الأطفال والشباب أغلبية سكان الصومال، حيث تقل أعمار أكثر من 70 في المائة من السكان عن 30 سنة وتبلغ أعمار 58 في المائة منهم 20 سنة أو أقل⁽⁵⁹⁾. وقد تأثر الحق في التعليم تأثراً كبيراً عقب إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19. وأكثر من 80 في المائة من الأطفال الصوماليين لا يترددون على المدارس حالياً، ولا تتوفر بدائل تعليمية؛ وكان المشردون داخلياً واللاجئون أكثر المتضررين⁽⁶⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت التقارير إلى أن 35 في المائة من الأطفال تعرضوا للعنف في المنزل وأن هناك زيادة في حالات عمل الطفل. ومما يثير القلق أيضاً محدودية فرص التدريب والفرص الاقتصادية المتاحة للشباب، على الرغم من بعض الجهود التي تبذلها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين⁽⁶¹⁾، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسة الشباب لعام 2017. وعلى الصعيد السياسي، لئن كانت غالبية الشباب تشارك في مناقشات على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن النموذج الانتخابي غير المباشر لا يؤدي إلى المشاركة.

45- وترحب الخبرة المستقلة بالمبادرات المتخذة لحماية حقوق الطفل، بوسائل منها حملات بناء القدرات والتدريب والتوعية بشأن حماية الطفل ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني. وتلاحظ أن

(56) انظر <https://sihanet.org/joint-statement-the-sexual-offences-bill-must-be-urgently-revived/>

(57) A/HRC/WG.6/38/SOM/1، الفقرتان 44-45.

(58) Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa (<https://sihanet.org/>)

(59) Horn Population Research & Development, "Vulnerability assessment in Somalia", September 2020, p. 23. متاح في الموقع الشبكي: www.unicef.org/somalia/media/2381/file/Somalia-vulnerability-assessment-MoLSA-September-2020.pdf

(60) المرجع نفسه، الصفحة 38.

(61) S/2021/485، الفقرات 37-40.

الحكومة اتخذت خطوات لتتقيح السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقق من العمر والمعايير الدنيا للأطفال المحتجزين. وترحب أيضاً بالبرامج التي تدعمها اليونيسيف لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة.

46- ويساور الخبرة المستقلة قلق عميق إزاء التعديلات التي أدخلت مؤخراً على مشروع قانون حقوق الطفل لعام 2018، والتي قوضت إلى حد كبير التقدم المحرز منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام 2015. كما تلاحظ أن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون قضاء الأحداث في كانون الأول/ديسمبر 2020 وينتظر موافقة البرلمان عليه. ولئن كان مشروع قانون قضاء الأحداث قد حسن الحماية الممنوحة للأطفال المخالفين للقانون ويتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، فإنه لا يعالج مسألة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو العناصر المسلحة المصنفة في عداد الجماعات الإرهابية. وتؤكد من جديد أن الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة ينبغي معاملتهم معاملة الضحايا وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، تماشياً مع إجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 لاستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة.

47- وتحث الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على اعتماد إطار تشريعي ومؤسسي قوي لحماية حقوق الطفل، وعلى وضع آليات لتشجيع تمكين الشباب.

واو - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

48- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء من تدابير الإصلاح لإعادة إعمار الصومال في إطار خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024). وقد وضعت الحكومة أيضاً إطار الإنعاش والقدرة على الصمود في الصومال وسياسة الحماية الوطنية للتصدي لهذه التحديات. وفي آذار/مارس 2020، بلغت الصومال نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووافق صندوق النقد الدولي على برنامج الصومال ذي السنوات الثلاث في إطار الائتمان الموسع. غير أنه في سياق جائحة كوفيد-19، ازدادت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين السكان الضعفاء، مما أدى إلى تزايد عمليات إخلاء المساكن؛ وعدم إحراز تقدم في مجال صحة المرأة والطفل؛ وانخفاض مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية من حيث المياه والصرف الصحي. وتلقت الخبرة المستقلة أيضاً معلومات عن انتهاكات حقوق العمال.

49- وفي بداية جائحة كوفيد-19، كان الافتقار إلى المرافق الطبية لعزل المرضى وعلاجهم مصدر قلق كبير بسبب محدودية قدرة البنى التحتية للصحة العامة، التي تفاقم بسبب انعدام الأمن والهجمات على المرافق الطبية والعاملين الصحيين⁽⁶²⁾. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلقت حركة الشباب النار على عاملين من عمال المعونة الإنسانية في مقديشو كانا يشاركان في حملة للتلقيح ضد شلل الأطفال نظمتها الأمم المتحدة ووزارة الصحة فقتلتهما. وفي آذار/مارس 2021، قُتل سائق مدني عندما انفجر لغم أرضي زرع على جانب الطريق في مقديشو بينما كان يقود مركبة توعية بشأن كوفيد-19 تابعة للإدارة الإقليمية في بنادير.

50- وقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب على العاملين في مجال الرعاية الصحية. وأفادت التقارير بأن ما لا يقل عن 150 1 من العاملين في مجال الرعاية الصحية أصيبوا بفيروس كوفيد-19 بسبب نقص معدات الحماية الشخصية في المراحل الأولى من الجائحة، مما زاد من استنزاف العدد المحدود من الموظفين المدربين. وأنشأت الحكومة مجلساً وطنياً للصحة المهنية، وهيئة لتنظيم الأدوية،

(62) الردود على الاستبيان.

ومعهداً وطنياً للصحة. ولاحظ أصحاب المصلحة في المجتمع المدني، في تقاريرهم للاستعراض الدوري الشامل، أن جهود الحكومة لم تخفض المعدل المرتفع للوفيات والوفيات النفاسية، وشددوا على ضرورة زيادة الموظفين الطبيين المدربين وتوفير فرص الحصول على رعاية صحية جيدة للفئات الضعيفة من السكان. وتوصي الخبيرة المستقلة بأن تعطي الحكومة الأولوية في تقديم خدمات الرعاية الصحية للمناطق الريفية على أيدي موظفين فنيين مدربين.

51- وتعد حماية الحق في السكن اللائق التزاماً تعهدت به حكومة الصومال في خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024)، التي اعتبرته "خدمة أساسية". ووعدت الحكومة بوضع سياسة وطنية للإسكان وسياسة حضرية وطنية تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والمشردين داخلياً في إطار عملية الإعمار⁽⁶³⁾. وفي صوماليلاند، اعتمدت الحكومة أيضاً قانوناً لإدارة الأراضي الحضرية وأنشأت لجاناً لمحكمة الأراضي في المدن الرئيسية، وكلاهما في انتظار التنفيذ. ولا تزال المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخلياً وفقراء المناطق الحضرية، معرضة لنفوذ الجهات الفاعلة في الدولة وملاك الأراضي من القطاع الخاص الذين استمروا، على الرغم من المبادئ التوجيهية الوطنية للإخلاء، في إجلاء المستأجرين والمشردين داخلياً قسراً⁽⁶⁴⁾. وأدت أعمال الدعوة التي قامت بها جماعات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى تعليق بعض عمليات الإخلاء بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، تم إجلاء 171 266 شخصاً بالقوة في عام 2020، مما ترك السكان الضعفاء في حالة إملق.

52- وإتاحة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية أمر أساسي للتمتع بمستوى معيشي وصحة مناسبين. ومع ذلك، لا يزال ملايين الصوماليين لا يتمتعون بهذه الحقوق. وقد قامت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بإصلاح مستجمعات المياه واستصلاح التربة وبذل جهود لحفظ المياه. كما التزمت بوضع اللمسات الأخيرة على الخطة الاستراتيجية للموارد المائية الوطنية وتنفيذها بالتنسيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد⁽⁶⁵⁾. غير أنه في غياب تعميم فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وبالنظر إلى نتائج التقييم المشترك للاحتياجات المتعددة المجموعات في عام 2020، تشير تقديرات عام 2021 إلى أن 4,6 ملايين شخص إما سيكونون في حاجة هائلة أو ماسة أو شديدة إلى المساعدة الإنسانية بسبب عدم الحصول على المياه أو الصرف الصحي الوظيفي، مما يؤدي إلى أمراض الإسهال. وقد أدت الأزمة التي طال أمدها، والتي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19 والفيضانات والجفاف، إلى تفاقم احتياجات السكان الصوماليين من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويشير تقييم أجري في المناطق المتضررة من نقص المياه إلى أن النساء والأطفال معرضون بشكل متزايد لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الجنسي والتحرش والاعتداء، نظراً لصعوبة الوصول إلى مصادر المياه وضعف الحماية⁽⁶⁶⁾. وتكلفة شراء المياه باهظة، تتجاوز إمكانيات الصوماليين العاديين، ولا سيما أولئك الذين هم في حالات تشريد داخلي والفقراء في المناطق الريفية والحضرية. ومن شأن معالجة مسألة الحصول على المياه أن تحد من الصراع بين العشائر على الأراضي الزراعية وموارد المياه. ويتعين على الحكومة أن تعجل باتخاذ خطوات عملية لإعمال حق كل صومالي في مياه نظيفة صالحة للشرب⁽⁶⁷⁾.

53- ويحمي الدستور المؤقت (المادة 1-5) وقانون العمل حقوق العمال في الصومال، كما يدعمها اتحاد نقابات العمال الصومالية وتنظيمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ولاحظ الاتحاد أنه على

(63) التزام الحكومة في إطار المساءلة المتبادلة لعام 2021.

(64) الردود على الاستبيان.

(65) إطار المساءلة المتبادلة لعام 2021.

(66) S/2021/485، الفقرة 58.

(67) الدستور المؤقت للصومال، المادة 27(1).

الرغم من عدم تدخل الحكومة في حق العمال في الانضمام إلى نقابات، فإن أرباب العمل ما فتئوا ينتهكون حقوق العمال. وأدعي في قضية رفعها الاتحاد مؤخراً ضد أحد أرباب العمل أن بيئة العمل السيئة أدت إلى وقوع حوادث خطيرة تتعلق بالصحة والسلامة المهنيين، بما في ذلك إلحاق إصابات خطيرة بالعمال. وعلاوة على ذلك، لم يوفر رب العمل الرعاية الصحية الكافية أو التعويض للأجراء الذين تعرضوا لإصابات. وتشمل الادعاءات الأخرى قيام مديري الشركة بتخويف الأجراء ومعاملتهم معاملة مهينة لمنعهم من المشاركة في التفاوض الجماعي من أجل تحسين الأجور والاستحقاقات وظروف العمل غير العادلة⁽⁶⁸⁾. وأفادت منظمات المجتمع المدني، في تقاريرها للاستعراض الدوري الشامل، بأن المشردين داخلياً والعمال اليدويين والعمال المنزليين يتعرضون أحياناً للإيذاء ولا يتقاضون أجراً لقاء عملهم. وتوصي الخبرة المستقلة بأن تقوم الحكومة بتفتيش واستقصاء لبيئات العمل وممارسات العمل التي تؤثر على صحة العمال، كما توصيها بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان لضمان احترام أرباب العمل لحقوق العمال.

زاي - اعتبارات محددة

الأشخاص ذوو الإعاقة

54- تشير التقديرات إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون نحو 15 في المائة من السكان الصوماليين⁽⁶⁹⁾. وعلى مر السنين، ناضلت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة نضالاً فعلياً من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم ومن أجل التمتع بها دون تمييز. وقبول التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019 بحماس كبير، على الصعيدين المحلي والخارجي. وتلاحظ الخبرة المستقلة أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني/يناير 2021 على تعيين خمسة مفوضين لقيادة الوكالة الوطنية للإعاقة، وأن ثلاثة من المفوضين الخمسة نساء، وأن مشروع القانون الوطني لحقوق المعوقين توضع اللمسات الأخيرة عليه حالياً⁽⁷⁰⁾. بيد أنها أعربت عن قلق شديد إزاء عدم التشاور في عملية اختيار الوكالة⁽⁷¹⁾.

55- وتأسف الخبرة المستقلة لعدم إحراز تقدم ملموس في الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لا يزالون يعانون من أشكال متعددة من التمييز، في المجالين الخاص والعام، بما في ذلك الوسم الاجتماعي والحواز والاستبعاد، مما يؤثر على قدراتهم على التمتع بحقوقهم، بما في ذلك حقوقهم في: التعليم؛ والعمل؛ والمشاركة في الشؤون العامة؛ وفي الحصول على معلومات؛ والمساواة وعدم التمييز؛ وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعنف الجنسي بمعدلات أعلى، بسبب ضعفهن.

56- وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر الحماية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تعرضهم المتزايد للعنف وسوء المعاملة والاستغلال. كما أدت الجائحة إلى تفاقم عدد من الظروف الصحية والمخاطر الاقتصادية القائمة من قبل⁽⁷²⁾. وتحت الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على

(68) Federation of Somali Trade Unions, "Favori's Abundant Abuses: Working in Unsafe and Unfair Conditions".

(69) انظر www.somalidisability.org/somalia-covid-2019-and-how-its-affecting-people-with-disabilities/.

(70) A/HRC/WG.6/38/SOM/1، الفقرة 37.

(71) الردود على الاستبيان والمشاورات.

(72) الردود على الاستبيان.

اعتماد القانون الوطني للإعاقة على سبيل الأولوية من أجل زيادة الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحت أيضاً الجهات الفاعلة والجهات المانحة في المجال الإنساني والإنمائي على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ البرامج والتدخلات.

الأقليات والطوائف المهمشة

57- تلاحظ الخبرة المستقلة الجهود المبذولة للتصدي للتمييز وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقليات والطوائف المهمشة، بما في ذلك من خلال وضع برامج مخصصة لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود والضمانات الدستورية، لا تزال الأقليات والطوائف المهمشة مستبعدة من صلب المجتمع في الصومال. وتقع هذه الطوائف تحت رحمة أغلبية العشائر وتواجه عقبات كبيرة في التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ويعاني الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً، ولا سيما النساء والأطفال، من الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ويواجهون خطراً متزايداً يعرضهم لمزيد من التشرد بسبب الصراعات بين العشائر والصدمات المناخية.

58- ويساور الخبرة المستقلة القلق أيضاً إزاء انعدام الحرية الدينية، ولا سيما في صوماليلاند، حيث يحظر الترويج لأي دين غير الإسلام بموجب المادة 5 من دستور صوماليلاند. فعلى سبيل المثال، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ألقي القبض على زوجين ارتدا عن الإسلام واعتنقا المسيحية ووجهت إليهما تهمة الردة بموجب الشريعة الإسلامية. وتم ترحيل الزوجين بعد ذلك إلى مقديشو⁽⁷³⁾. وفي 4 نيسان/أبريل 2021، وجه المدعي العام في صوماليلاند اتهامات ضد ستة أشخاص لارتكابهم جرائم ضد دين الدولة وتحريض آخرين على عصيان القوانين المتعلقة بالنظام العام؛ واتهم ثلاثة منهم أيضاً بالردة⁽⁷⁴⁾.

رابعاً - التعاون الدولي

59- ما فتئت المنظمات الدولية والإقليمية تقوم بدور بالغ الأهمية في النهوض بحقوق الإنسان في الصومال. وتقر الخبرة المستقلة بجهود المجتمع الدولي وما يقوم به من أنشطة لبناء القدرات للتصدي لجائحة كوفيد-19، وتقشي الجراد، وأزمة المياه. وهذه المساهمات من حيث الموارد المالية والمساعدة التقنية والقدرات الاستشارية على وضع أطر قانونية وسياساتية ومؤسسات وآليات للأمن والمصالحة دعماً للرؤية الوطنية جديدة بالثناء، لا سيما في سياق الصراع الدائر في الصومال، والجمود السياسي الذي فرض الصومال على نفسه، وآثار تغير المناخ. ويجري تتبع حالة تنفيذ السلطات والشركاء الدوليين للالتزامات من خلال الإطار السنوي للمساءلة المتبادلة، بما في ذلك الالتزامات بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن تقرير إطار المساءلة المتبادلة لعام 2020 في مجال العدالة يشير إلى مزيج من الالتزامات التي تم الوفاء بها، وتلك التي تحققت جزئياً، والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، فإن الخبرة المستقلة تلمس بوادر مشجعة فيما قطعه الأطراف على نفسها مجدداً من التزام يعد باتخاذ إجراءات محددة في عام 2021. غير أنها تشعر بالقلق لأن تأخر العمليات الانتخابية يمكن أن يؤجل إحراز تقدم ملموس في معالجة أبعاد حقوق الإنسان، على النحو المبين في الالتزامات.

(73) United States Department of State, Somalia 2020 International Religious Freedom Report, Executive Summary, p. 5 (متاح على الموقع الشبكي: [www.state.gov/wp-content/uploads/2021/05/240282-\(SOMALIA-2020-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT\).pdf](https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/05/240282-(SOMALIA-2020-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT).pdf)).

(74) انظر: <https://defenddefendg/updates-from-april-2021/>.

60- وتشجع الخبرة المستقلة بقوة المجتمع الدولي على مواصلة دعم برنامج الصومال المشترك بشأن حقوق الإنسان والبرنامج المشترك لقطاع الأمن والحوكمة. وتدعو إلى زيادة الدعم المقدم للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية من أجل تحقيق تقدم ملموس ودائم في إعمال حقوق الإنسان.

خامساً- الخلاصة ومقاييس التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان

61- تلاحظ الخبرة المستقلة ما أبدته السلطات الصومالية من زخم من قبل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أنها تأسف للتراجع الذي حدث مؤخراً فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل، وهو ما يعوق التعجيل بالإصلاحات القانونية والسياسية التي تقوم عليها إعادة الإعمار والتنمية على الصعيد الوطني. وقد أدى أثر الجمود السياسي على الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات ضد المدنيين والفئات الأكثر ضعفاً إلى إطالة الطريق الطويل أصلاً إلى الانتعاش. ومع ذلك، فإن توقيع الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد في 27 أيار/ مايو 2021 يشكل تطوراً جديراً بالترحيب، يجدد الأمل في القيادة السياسية للبلد وفي التزامها بإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة وذات مصداقية.

62- والتأخير الذي طال أمده في سن قوانين وسياسات حقوق الإنسان وتعيين أعضاء في مؤسسات حقوق الإنسان البالغة الأهمية يشكك في الإرادة السياسية للسلطات الصومالية في النهوض بحماية حقوق الإنسان. وقد أفضى عدم اتخاذ الحكومة لأي إجراء في مجال حقوق الإنسان إلى زيادة الانتهاكات والاعتداءات في حق المدنيين، وشجع الجناة على ارتكابها، وحرّم الضحايا من سبل الانتصاف. فالزيادة في عدد حالات القتل غير المشروع، والإصابات المبررة لمجرى الحياة، وفقدان الممتلكات، إضافة إلى فقدان أضعف الفئات، ولا سيما الشباب والأقليات والمهمشين، للفرص توجب الصراع، وتقوض المصالحة وتحول وجهة الموارد عن التنمية.

63- وترحب الخبرة المستقلة باعتماد السلطات الصومالية لخطة الانتقال الأمني المنقحة باعتبارها مقياساً هاماً للتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والعدالة، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة دعمه لتنفيذ الخطة من خلال المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني. ومن شأن زيادة ونشر قوة مهنية للجيش الوطني والشرطة الصومالية أن يعزز حماية المدنيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، ويزيد من الحد من قدرة حركة الشباب على ارتكاب جرائم وحشية.

64- وتذكر الخبرة المستقلة أن التقدم الاقتصادي سيتباطأ في سياق جائحة كوفيد-19، والمأزق السياسي، والصدمات المناخية، مما يقلل من القدرة المالية للحكومة على زيادة التطوير المؤسسي، وتحيط علماً بمعدل النمو الاقتصادي المقدر بنسبة 2,9 في المائة. ومع ذلك، فإن استمرار انعدام فرص الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية والنظافة الصحية، الذي يؤثر على 4,5 ملايين صومالي، وعدم توفر الرعاية الصحية في المناطق الريفية، شاغلان خطيران يحتاجان إلى علاج عاجل.

65- ورغم بضعة تدخلات بذلت للإفراج عن الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان من الاحتجاز غير القانوني والاعتقال التعسفي، فإن هذه الممارسة تجعل من الصومال بلداً لا يستطيع فيه هؤلاء الأفراد ممارسة مهنهم بأمان. وتحت الخبرة المستقلة السلطات الصومالية على اتخاذ إجراءات صارمة لحماية الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنع اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً.

66- وتماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 27/45، تقترح الخبرة المستقلة، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الصومالية وأصحاب المصلحة الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني، المقاييس والمؤشرات التالية لرصد التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان في الصومال (انظر

الفقرات 68-74 أدناه). ويعتمد الاقتراح الجدول الزمني المحدد في خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024)، بما في ذلك نهج دمج مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع مجالات الخطة. والهدف من هذه المقاييس المقترحة هو تلبية الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان المحددة في هذا التقرير وفي تقارير أخرى، والتي يمكن أن يكون لها أثر تسلسلي على جميع الحقوق. وليس المقصود بالاقتراح أن يكون جامعاً، بالنظر إلى سياق جائحة كوفيد-19 والحالة السياسية في الصومال. وضمن الاقتراح للتوافق مع الخطط القائمة والاستفادة منها، من قبيل خطة الانتقال الأمني المنقحة، وخطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024)، والالتزام في إطار المساءلة المتبادلة، من أجل تعظيم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين في توجيه الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه الخطط في وقت واحد.

67- وتهيب الخبرة المستقلة مجدداً بالسلطات الوطنية أن تجري عمليات لجمع البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحليلها وتتبعها والإبلاغ عنها، وتنشئ آلية رصد وتقييم لأصحاب المصلحة المتعددين لإجراء تقييم منتصف المدة وتقييم ختامي لهذه الاقتراحات. وتوصي الخبرة المستقلة برصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه المقاييس والمؤشرات عن كثب وتقديم آخر المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ إجراء بشأنها.

المقياس 1: زيادة حماية المدنيين في أثناء النزاع

68- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 1:

(أ) تسريع وتوسيع نطاق التدريب في مجال حقوق الإنسان ليشمل جميع قوات الأمن وقوات الشرطة الوطنية وغيرها بنسبة 20 في المائة على الأقل على مدى فترة تنفيذ المقاييس والمؤشرات، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وإجراء تقييم سنوي للتقدم المحرز؛

(ب) تعزيز قوة الشرطة الصومالية من خلال التمويل والتدريب الكافيين، وكذلك عن طريق توفير المعدات، لتمكينها من توفير الحماية للسكان المدنيين وتحسين قدراتها في مجال التحقيق والملاحقة القضائية؛ وإلغاء ولاية الوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن في القيام بمهام الشرطة المدنية؛

(ج) توسيع نطاق نشر قوات الأمن ليشمل جميع المناطق التي استعادت السيطرة عليها من خلال تشكيل القوة والحد من حوادث العنف والإصابات بنسبة 5 في المائة على الأقل سنوياً؛

(د) تعزيز نظام الجزاءات بتسمية الأفراد والجماعات وفرض قيود على سفرهم وغير ذلك من القيود لضمان مساءلة الجهات الفاعلة من غير الدولة والمتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) تعزيز آليات السلام والمصالحة بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان لحل النزاعات بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والحد من العنف العشائري بنسبة 5 في المائة على الأقل سنوياً؛

(و) التحقيق على وجه السرعة فيما ادعي من حالات قتل وإصابة أو استغلال جنسي للمدنيين، والإبلاغ عن التدابير التأديبية المتخذة ضد الجنود الذين يثبت تورطهم في ارتكاب هذه الأفعال؛

(ز) اعتماد وقف اختياري لتنفيذ أحكام الإعدام؛

(ح) ضمان مساءلة جميع القوات الثنائية المتحاربة في الصومال عن الخسائر التي تلحق بالمدنيين، وذلك بإجراء تحقيقات شاملة ودفع تعويضات عن الوفيات والإصابات التي يتكبدها السكان المدنيين؛

(ط) إنشاء نظام لتتبع المصابين وضمان المساءلة عن وفاتهم؛

(ي) إنشاء آلية مستقلة لمساءلة قوات الأمن؛

(ك) تنفيذ برنامج وطني للمقاتلين المنفصلين بحلول عام 2022.

المقياس 2: تعزيز العدالة وسيادة القانون وآليات المساءلة

69- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 2:

(أ) إحياء اتفاق جوهر لعام 2018 بشأن طرائق إقامة نظام قانوني متكامل للعدالة والإصلاحات في الصومال؛

(ب) الانتهاء من عملية المراجعة الدستورية واعتماد دستور يتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بحلول نهاية عام 2022؛

(ج) وضع قانون قضائي اتحادي لتنظيم وإدارة نظام العدالة في الصومال، بما في ذلك سلطات الإنفاذ؛

(د) إجراء عملية نزيهة وشفافة لاختيار أعضاء قطاع العدالة وفحصهم وتعيينهم، بما في ذلك لجنة الخدمات القضائية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمحاكم الدستورية ومفوضي مكافحة الفساد، للحد من الفساد وبناء الثقة في النظام القانوني؛

(هـ) التعجيل باعتماد جميع مشاريع القوانين المعلقة بحلول نهاية عام 2022، بما في ذلك مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام 2018، ومشروع قانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومشروع قانون قضاء الأحداث، ومشروع قانون حقوق الطفل، بما يتماشى مع قانون ومعايير حقوق الإنسان؛

(و) زيادة ميزانية قطاع العدل من أجل تطوير إدارة الموارد البشرية وبناء القدرات المراعية للفوارق بين الجنسين؛

(ز) السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية من خلال لجان سلام محلية متنوعة، تسترشد بتشريعات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعفو العام؛

(ح) تنفيذ نموذج الشرطة والإصلاحات الجديد بحلول عام 2024.

المقياس 3: ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

70- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 3:

(أ) إطلاق سراح الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين في السجن؛

(ب) مراجعة قانون العقوبات لعام 1964 بحلول عام 2022؛

(ج) ضمان إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة الأمن والشرطة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للدولة وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدولة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من قبيل التخويف والمضايقة والقتل والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ومقاضاة مرتكبيها وتعويض الضحايا وجبر أضرارهم؛

(د) مراجعة قانون الإعلام المعدل لعام 2020 بما يتماشى مع التزامات الصومال الدولية تجاه معايير حقوق الإنسان بحلول عام 2022.

المقياس 4: تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

71- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 4:

(أ) التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ومواءمة القوانين الوطنية لتحسين حماية المرأة والفتاة؛

(ب) إجراء مراجعة تشريعية لإلغاء القوانين التمييزية ضد المرأة والفتاة؛

(ج) اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام 2018 على وجه السرعة؛

(د) زيادة فرص وصول المرأة إلى العدالة وتطبيق حصة 30 في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في المناصب المشغولة بالانتخاب والمناصب المشغولة بالتعيين، بما في ذلك تعيين النساء كموظفات مهنيات وإداريات في نظام العدالة بالدولة الاتحادية؛

(هـ) إدماج التدريب على العدالة الجنسانية في المناهج الدراسية لجميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة وتدريب جميع الموظفين بحلول نهاية الخطة؛

(و) تحسين المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة بوضع خريطة طريق لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية، بما في ذلك اعتماد معيار حصص الحد الأدنى بنسبة 30 في المائة لتمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك في العمليات الانتخابية؛

(ز) تمكين المرأة بزيادة قيد الفتيات في المدارس واستبقائهن بنسبة 2 في المائة سنوياً وزيادة فرص التدريب على الأعمال التجارية وعلى العمل لفائدة النساء بنسبة 2 في المائة سنوياً طوال مدة الخطة.

المقياس 5: الالتزام الواضح بصون حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

72- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 5:

(أ) اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل الشامل، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، بحلول عام 2022؛

(ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛

(ج) معاملة الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة معاملة الضحايا وضمان تسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، تماشياً مع إجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 بشأن استقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة؛

(د) الاستثمار في نظام تعليمي على الصعيد الوطني بحلول عام 2022 وإتاحة فرص التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات؛

(هـ) إنشاء 50 مركزاً لتنمية المهارات بغية تمكين الشباب في جميع أنحاء الصومال وتكثيف الجهود لتعزيز وضمان حصولهم على فرص العمل والتدريب الداخلي والتدريب المهني والتدريب؛

(و) ضمان مشاركة الشباب في مختلف العمليات السياسية والأمنية وعمليات السلام؛
(ز) إعطاء الأولوية للاستثمار الاستراتيجي في صحة الشباب وتعليمهم وتمكينهم لتسخير وتسريع التحول الديمغرافي.

المقياس 6: تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومستوى معيشي ملائم

73- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 6:

(أ) الوفاء بالالتزام بتحسين فرص الحصول على الخدمات المتكاملة في مجال الصحة والتغذية من خلال مجموعة الخدمات الصحية الأساسية بزيادة مخصصات الميزانية الحكومية بنسبة 15 في المائة على النحو الموصى به في إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة؛

(ب) الإسراع في بناء 100 بئر مياه ومستجمعات المياه لتجميع وتخزين المياه في المناطق الريفية والمدارس وفي البيئات المحلية لتحسين الصرف الصحي والنظافة الصحية بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2024؛

(ج) اعتماد وقف اختياري فوري لعمليات الإخلاء القسري وتوفير التعويض الكافي وخيارات عملية لإعادة التوطين أو الإدماج المحلي للحد من عمليات الإخلاء بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2024؛

(د) اعتماد قانون العمل المنقح وإجراء عمليات التفتيش وإعداد تقرير سنوي عن امتثال الكيانات العامة والخاصة لمعايير العمل لتعزيز المساواة؛

(هـ) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن الحلول الدائمة.

المقياس 7: الالتزام الواضح بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات

74- وفيما يلي المؤشرات المرتبطة بالمقياس 7:

(أ) اعتماد تشريع شامل للقضاء على جميع أشكال التمييز بحلول عام 2022، ومعالجة استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة وتسريع الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تحول دون تمتعهم بمختلف الحقوق؛

(ب) اعتماد القانون الوطني للإعاقة وتشغيل الوكالة الوطنية للإعاقة بحلول عام 2022؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد عشائر الأقليات والطوائف المهمشة وتعزيز مشاركتها وتمثيلها في الهياكل السياسية وهيئات صنع القرار عن طريق تحديد حصة لتمثيل الأقليات؛

(د) الإفراج عن المحتجزين بسبب عقيدتهم أو معتقداتهم وإعمال حقوق الأفراد في ممارسة دينهم، على النحو المنصوص عليه في المادة 17(1) من الدستور المؤقت للصومال لعام 2012.